

سياسة واشنطن الخارجية: تحول تاريخي

بالداخل، والأوروبيون بأزمة الديون، والروس واليابانيون ليسوا قادرين حتى على مواجهة أزمتهم الديموغرافية.

في المقابل، يسوق الرافضون لتخفيض النفقات العسكرية جملة حجج:

1- إن ذلك سيكرس أن الولايات المتحدة تعيش فعلاً في لحظات ضمو وتراجع على الساحة الدولية، إن هذا الإحساس يدفع بعض الساسة الأميركيين إلى التمسك بالالتزامات الدولية في ما وراء البحار، رغم كلفتها العالية وعوائدها المحدودة، وهذا بدوره يعمق المأزق ويهدد بسقوط مدوّ.

2- إن ذلك سيعدّ إشارة وهن وضعف، ما من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الصداقة والثقة مع الحلفاء الذين سيسارعون إلى البحث عن تحالفات أخرى تخدم مصالحهم، فيما سيُظهر الخصوم عدوانية أكثر وشهية مفتوحة لمحاولة قضم نفوذ القوة المتراجعة. لهذه الأسباب، يدعو غيلبين إلى خيار «الحرب الوقائية» لمواجهة معضلة الضمو بدلاً من اعتماد خيار تقليص النفقات.

3- كونها تستجلب مخاطر أكبر بكثير مما تتيجها من فرص، إذ إنّها تقلل من فرص كسب أي مواجهة عسكرية، كما أنه لا يمكن ضمان النوايا الحسنة للقوى المنافسة، لذلك يكون التخفيض آخر الخيارات وينجح في لحظات نادرة عندما يكون استعمال القوة في الساحة الدولية غير مرجح. لذلك، يحذّر جون بولتون من اقتطاعات كبيرة من ميزانية الدفاع، ويعتبر أن ذلك سيكون بمثابة «خنجر في قلب الأمن القومي الأميركي».

4- إن التراجع في موازنة الدفاع والسياسة الخارجية يعني قدرة تأثير أقل في البيعة الخارجية، سواء في استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كما يعني فاعلية أقل للقوة الناعمة التي تحتاج إلى موارد مالية معتبرة. وهو واقع يخضره كريستوفر هيل بالقول عندها «سيصل مسؤول أميركي كبير إلى بلد ما، فيعرض المشورة، فلا يجد من يكلف نفسه عناء الإصغاء إليه».

5- يحاجج آخرون من باب حفظ الاستقرار الدولي والإقليمي، إذ يحذرون من أن تراجع الولايات المتحدة على المستوى العالمي سيخلق فراغات سياسية وأمنية هائلة سنؤدي إلى خلق صراعات بين القوى الساعية إلى إشغال هذا الفراغ، على سبيل المثال، يؤكد صموئيل هنتنغتون أن «عالمنا بدون سيادة الولايات المتحدة سيكون عالمًا أكثر عنفاً وفوضى وأقل ديمقراطية وادنى في النمو الاقتصادي من عالم بدون هذه السيادة».

6- يحاجج مايكل سينغ في «فورين بوليسي» رداً على ريتشارد هاس بأنه «لا يمكن للشعب الأميركي أن يهمل أو يؤجل القضايا الدولية لمصلحة الأمور الداخلية. فراهبته لا تتوقف فقط على الظروف السياسية والاقتصادية في الداخل، بل أيضاً على تلك التي في الخارج». والقول على ذلك هو ببساطة لا يتناسب مع واقع اليوم، فقد تمت عوامة الازدهار الاقتصادي للشعب الأميركي، إذ إن التجارة ورأس المال واليد العاملة تتحرك على نحو متزايد عبر الحدود الوطنية، وإذا ما وضعت أميركا الآن الأعباء الخارجية جانباً وركزت على الأمور الداخلية، فإن ذلك سوف لا يضر العالم فحسب، بل واشنطن أيضاً.

يبقى أن محدداً أساسياً سيقرر الخيار الذي ستسلكه واشنطن، ألا هو تنافس الحزبين ولا سيما هوية الفائز المقبل في الانتخابات الرئاسية. يحاجج ستيفن والت «أن الولايات المتحدة سمحت لسياساتها الخارجية بأن تتعرض للانحراف بسبب التناقض بين الحزبين، خطفها من قبل اللوبيات والمصالح الداخلية الضيقة، والخطاب غير الواقعي، وجرى أخذها رهينة لأعضاء الكونغرس العديمي المسؤولية»، إذ رغم أن التقشف أمر ضروري، إلا أنه يبدو أن القوى الكبرى تاريخياً ترفض ذلك لأسباب محدودة الأفق ومرتبطة بالثقافة الوطنية أو السياسات المحلية، وهي عقبات أصابت بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر وساهمت في نهايتها كقوة عالمية. وقد لفت كسينجر إلى أن السياسات المحلية والإعلام تؤدي إلى دفع السياسة الخارجية في اتجاه معاكس، ولا سيما بسبب ما يحصل بين الحزبين من مقايضة للسياسات الداخلية بتلك الخارجية منها. في كل الأحوال، يسهل الجزم بأن الولايات المتحدة عند مفترق تاريخي مصري ومعها العالم، إذ عندما تسقط الصخرة تأخذ بطريقها كثيراً من الحصى الصغيرة.

* باحث لبناني

الاتهامات الهستيرية بالانعزالية، رداً على الطروحات المتواضعة بشأن تشذيب الالتزامات الأميركية المفرطة في الشؤون الأمنية الدولية، تظهر المشهد المضطرب والذي يبدو أن النخبة السياسية غير قادرة على تعديله». ويعتقد كاربيت أن تفحصاً خاطئاً للأنشطة الأميركية على الساحة الدولية، منذ سقوط جدار برلين، يُقدم أدلة قوية عن دولة غير قادرة أو على الأقل غير راغبة في القيام بتمييز بديهي بين المصالح الحيوية، المصالح الثانوية، المصالح الهامشية، والشؤون التي لا صلة لها بها. لذا يجب على القادة الأميركيين الحد من التدخلات العسكرية في المسائل التي يمكن فيها ضرب استقرار النظام الدولي، وتعزز قدرات الدول الكبرى الأخرى عن التعامل معها.

ووفق الاتفاق المبدئي الذي جرى بين الحزبين في الكونغرس أخيراً حول أزمة الدين الأميركي، فإن واشنطن ستقلص ميزانيتها العسكرية في السنوات العشر المقبلة ما بين 350 مليار دولار إلى 1,3 تريليون دولار. ولا يزال التخفيض مدار جدل حاد، ويرجح أن يشكل مادة دسمة في معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة. ويسوق الطرفان، المؤيد والمعارض للتخفيض، جملة حجج.

يستند مؤيدو تقليص ميزانية الدفاع إلى الحجج الآتية:

1- التخفيضات ليست أمراً جديداً في السياسة الأميركية، وهي قد حصلت سابقاً بعد حرب فيتنام وفي عهدي ريغان وكلينتون.

2- إن حجم الفساد والتحايل والهدر في الميزانية العسكرية هو الأكبر والأكثر ضرراً، مقارنة بأي مجال آخر، إلى حد يصف فيه فريد زكريا مؤسسة الدفاع الأميركية بأنها «الاقتصاد الاشتراكي الأكبر في العالم».

3- ثم إن ذلك سيعيد التوازن بين السياسة الخارجية والدفاع، إذ إن الواقع الحالي يشهد اختلالاً عميقاً لمصلحة النفقات العسكرية. ينعكس تهميشاً لبرامج السياسة الخارجية، وهذا ما يشجع الإدارات الأميركية على تفضيل الخيارات العسكرية على تلك الدبلوماسية. إن ميراثية الشؤون الخارجية، والتي تشتمل على المساعدات المالية الخارجية، هي أقل بعشر مرات من ميزانية الدفاع.

4- يشير دانيال سيروير إلى أن التهديدات التي يواجهها الأمن القومي الأميركي هي في معظمها تهديدات غير تقليدية في الوقت الحالي كتهريب المخدرات، الإرهاب والتطرف الديني، والانتشار النووي والقرصنة الإلكترونية، وهي بمعظمها صادرة عن دول ضعيفة أو فاشلة. وعليه، فإن تهديدات كهذه يجب مواجهتها عبر الوكالات المدنية، لا عبر الوكالات العسكرية. وهذا يستدعي أن يتركز التخفيض على الميزانية الدفاعية، لا على ميزانية الوكالات المدنية الفاعلة في الشؤون الخارجية لأن هذه الوكالات هي القادرة على التدخل باكراً وقبل انفلات الأوضاع الخارجية، وصولاً إلى الحرب.

5- إن الرافضين للتخفيض يغالون في تقدير أهمية الصداقة - التي يمكن أن تتضرر بنظر الحلفاء والخصوم إذا تراجعت الولايات المتحدة عن بعض التزاماتها - إذ إن الأهم هو القدرات الفعلية على القيام بالالتزام.

6- لن يؤثر هذا التخفيض على مظهر أو قدرات الولايات المتحدة، فالانسحاب من التزامات معينة لا يعني بالضرورة الانسحاب من كل الالتزامات، بل ربما العكس تماماً، إذ يمكن أن يؤدي الانسحاب من مجال أو منطقة محددة إلى توفير موارد تركزها في التزامات أفضل.

7- يحذّر هؤلاء من خطر خيار «الحرب الوقائية» التي تحتاج إلى موارد وحلفاء متماسكين، وكلاهما غير متوافر. كما أن الهزيمة في حرب كهذه ستعني فقدان أي احتمال لعودة القوة الضامرة إلى الصعود مجدداً في المدى المنظور. وحتى في حال النصر، فإن هذه القوة ستصبح مستنزفة، وبالتالي مكشوفة للتهديدات الأقل جدية. ولذلك شنه ريتشارد بيتس هذه المحاولة بـ«الانتحار خوفاً من الموت».

8- إن إقرار هذه التخفيضات في السياسة الخارجية لعدة سنوات سيمكن الولايات المتحدة من استجماع الأسس الاقتصادية لقوتها، وسيعيدها إلى موقع القيادة من خلال ظهورها كنموذج يُحتذى، كما يعتقد ريتشارد هاس في حديثه عن مذهب «الترميم».

9- اتجاه آخر وإن كان يقتر بصحولة تراجع في القوة الأميركية، إلا أنه يحاجج أن هذا التراجع لن يصل إلى مستوى يؤدي إلى خسارة الولايات المتحدة لقب القوة العالمية الأقوى، إذ إن سائر المنافسين المحتملين ليسوا في أفضل أحوالهم أيضاً، فالصينيون مرهقون

حسام مطر*

لقد شكلت الانعطافات الأميركية مفاسل تاريخية منذ الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى ما بعد 11 أيلول 2001. واليوم، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي تضرب أسس الاقتصاد الأميركي، يتصاعد بصورة لافتة الحديث عن إرهابات انعطاف أميركية ستترك تداعيات خطيرة على النظام الدولي ككل.

يمكن اعتبار غزو العراق نقطة التحول للولايات المتحدة الأميركية من جهة قدرتها على الاستمرار كقوة هيمنة عالمية، إذ إنه أدى إلى عملية استنزاف غير مسبوق للموارد الأميركية، وهو ما أطلق سبلاً من الدراسات والتوقعات التي تؤكد تجاوز الولايات المتحدة ذروة هيمنتها، وأنها بدأت تسلك مساراً معاكساً. إن واحداً من أهم أسباب وهن القوى العظمى وتراجعها هو غياب التجانس بين وسائلها وأهدافها، أي تصبح أهدافها طموحة جداً بالمقارنة مع محدودية مواردها المتاحة، ما يدفع بها نحو الإفلاس، وهذه الحال هي ما أطلق عليها بول كينيدي «فرط التوسع الإمبريالي»، في دراسته الشهيرة حول صعود القوى العظمى وهبوطها.

إذاً، يمكن تجنب ذلك المسار عبر التراجع نسبياً عن الأدوار الخارجية، من خلال تخفيض الإنفاق العسكري، والامتناع عن خوض صراعات مكلفة، ونقل بعض الأعباء والمسؤوليات إلى الحلفاء، وإعادة استجماع عناصر القوة الداخلية، أي اعتماد سياسة تقشفية، ولا سيما في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، بهدف استجماع الأنفاس وعكس مسار الهبوط. وعليه يعرف ماكديونالد وبارينجتون التقشف في السياسة الخارجية بأنه «سياسة التراجع عن الالتزامات الاستراتيجية الكبرى كاستجابة لضمو القوة النسبية»، أي توجيه الموارد المخصصة للسياسة الخارجية وحصرها نحو الالتزامات الجوهرية على حساب الالتزامات الهامشية. وهذا ما عبر عنه كسينجر سابقاً بقوله «إن الولايات المتحدة ستستنفد مواردها المادية والمعنوية إذا لم تتعلم كيف تميز بين ما يجب عليها القيام به، وما الذي ترغب في القيام به وما هو خارج قدراتها».

هذا التراجع قد يشمل الانسحاب من التزامات محددة، أو مناطق معينة أو إشراك الحلفاء والشركاء في تحمل أعباء إضافية بدل لعب دور «الراكب المجاني»، إلا أنه في حال رفض الولايات المتحدة سلوك هذا المسار، فإنها تتجه نحو داء الإمبراطوريات القاتل، أي «فرط التوسع الإمبريالي»، هذا التوسع «المرضي» تبرزه الزيادات الضخمة في الميزانيات الدفاعية الأميركية التي ارتفعت بنسبة 70% بين 2001 و2009 لتصل إلى قرابة 700 مليار دولار سنوياً. لذلك أطلق ريتشارد هاس في آب 2011 مذهبه الجديد للسياسة الخارجية الأميركية، والذي يهدف إلى «إعادة التوازن للموارد المخصصة

خطبة عصماء على «يوتيوب» للمعارض السوري البارز، مأمون الحمصي (وهو الأفضل العلويين كل العلويين بالإبادة الجماعية. لكن غليون لم يسم ابنه خليفة له. ليس بعد.

لا يصلح أو يجب أن لا يصلح المثقف في السلطة. لقد قرأ الكثير من القصص والقصائد وتأثر بالملاحم. يرى نفسه أتياً إلى العاصمة على ضهوة جواد مطهّم والجماهير الغفيرة تلوح له بالمناديل المخصّبة بالدموع والماسي. يفكر في اختيار رشام مفضل كي يجعل منه موضوع رسم زيتي يخلده في المتاحف. وهو ينظر في أمر جمع مؤلفاته الكاملة في مجلدات ولو كانت تعريبات على تويتير. يدرس إمكانية نزع السترة المدنية ووضع شال ملون حول العنق واعتماد قبعة غيفارا أو قبعة فنان في الحي اللاتيني في باريس، أو الطربوش المبكر لشكري القوتلي (الذي طمان وفداً قادماً من فلسطين ساعياً وراء الدعم في 1948 بأن حذاً ماهاراً في سوريا «اخترع» القبعة الزرّي، روى ذلك موسى العلمي في مذكراته). المثقف يهوى قصص الأبطال (الخياليين لا الحقيقيين) ويهوى البطولة المتخيلة في نفسه أكثر. يؤمن حكماً بالتفوق النخبوي وينظرية النوعية والكمية. تفوق على اللبنيّة بأشواط. لا يرى أن النخبة المثقفة تلخص الطبقة العاملة: يرى أن النخبة المثقفة تختصر وتلخص الجميع على أن يوافقوا معه صاغرين، وإلا فالأخرون شبيحة وعملاء للنظام الذي يعارضه ويسعى إلى إنشاء بديل منه مماثل بعلم ورموز جديدة.

لن يحكم المثقف في السلطة. أفضل ما يمكن أن يصل إليه هو خدمة قوى خلفه: من إسلامية أو نبطية أو خارجية عربية، أو الثلاثة معاً. لن يُتاح للمثقف أن يحكم أبداً. طارق عزيز، البوق المبتذل لصدام حسين، بدأ مهنته مثقفاً، يديج المقالات. طارق عزيز (الوحيد من بين سجناء الاحتلال الأميركي الذي يحظى بتغطية متعاطفة في جريدة «النهار» لسبب طائفي واضح، لا ليس فيه) أنهى أيامه في الحكم وهو يحزّر مكرهاً ومأموراً الإنتاج «الأدبي» لصدام حسين (بعض الحكام العرب، من طينة صدام حسين والقذافي وشبه الحكام مثل رفيق الحريري، رأوا في أنفسهم مثقّفين، ولكن لحسن الحظ أن شيوخ النفط وأمراءه لا تراوهم تلك الطموحات لجهلهم ولأميتهم: كيف يكون خزّيج «مدرسة الأمراء» السعودية ذا طموحات ثقافية؟).

يصل المثقف إلى السلطة في حياته، يحلم بلحظة عبد الناصر في دمشق أيام الوحدة. يريد من نفسه دوراً لا طاقة له على لعبه. لا يحظى بالتأييد الجماهيري. ينعت الناس باقذع النعوت. كان بول وولفويتز يريد أن ينصب كنعان مكينة (الذي حاز شهادة دكتوراه من جامعتين في إسرائيل تقديراً له على خدمة الصهيونية. ألا يستحق السنيرة الذي قلّد الأمير نايف دكتوراه فخريّة أن يحظى بدكتوراه فخريّة من الجامعة العبرية؟) رئيساً للعراق: كان ذلك من الخطأ القليلة قبل شنّ الحرب في 2003. مكينة كان يعيش في عالم نسجه في خياله: كتب في مطبوعة صهيونية في أول الحرب في 2003 أن العراقيين يعرفونه ويحتونه، لعله خلط بين اسمه واسم واحد من سكان النجف. وبعدها تيقن مكينة أنه لا حظوظ له في الحكم في العراق، بعدما رأى مال رئيسه أحمد الشلبي، عاد خائباً إلى أميركا وطق بدمّ الشعب العراقي ويتهمة بالتلوث العقلي نتيجة وقوعه تحت حكم البعث. قبحاً لهذا الشعب الذي لم يقبل جوائز شهادتين فخريتين من إسرائيل والذي مُنح كرسياً أكاديمياً في واحدة من أكثر جامعات أميركا صهيونية، وهو الذي لم ينل دكتوراه حقيقية في أي مجال، قال في نفسه قد يصل مكينة إلى منصب مساعد لمساعد مساعد وزير في العراق الجديد لو الحق نفسه بمقتدى الصدر، كما فعل أحمد الشلبي، ملهمه.

من الحكمة أن ينبذ الشباب العربي المثقف وأن يبعده عن السلطة: إلا إذا تعهد المثقف بالعزوف عن تولّي أي منصب في السلطة، مهما الخت الحناجر. المثقف في السلطة يعيش وهم السلطة ولا يمارسها. وهو سهل الطواعية لأن مراسم السلطة تستهويه أكثر من السلطة بحد ذاتها. طارق متري، المثقف السابق، أصبح واحداً من حاشية فؤاد السنيرة، والأخير واحد من حاشية آل الحريري، وهي بدورها من حاشية آل سعود. لمصلحة الارتقاء بالانتقادات العربية إلى مرتبة الثورات، يتوجب على الشباب العرب لفظ المثقّفين من صف القيادة ووصمهم بالتطفل على الثورة، ورميهم بالنعال لو أصروا على الاقتحام.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

عندما تسقط الصخرة تأخذ بطريقها كثيراً من الحصى الصغيرة

لمواجهة التحديات الداخلية، في مقابل التهديدات الخارجية، وذلك لمصلحة التهديدات الداخلية». إن القيام بذلك سيمكن أميركا، بالإضافة إلى مواجهة التهديدات الداخلية الحرجة، من إعادة بناء أسس قوة هذا البلد ليكون في موقع أفضل لمواجهة المتحدّين الاستراتيجيين. إن مذهب «الترميم» كما يسمّيه الكاتب، يهدف إلى ترميم وإحياء «قوة هذا البلد وتجديد موارده الاقتصادية والإنسانية والمادية». ثم يستدرك الكاتب مباشرة أن هذا المذهب مختلف تماماً عن الانعزالية، إذ إن الولايات المتحدة «ستستمر في ممارسة سياسة خارجية فاعلة: لخلق ترتيبات دولية لإدارة التحديات التي تنتجها العوامة، لتنشيط التحالفات والشراكات، والتعامل مع التهديدات المرتبطة بعدوانية كوريا الشمالية، والتسلح النووي الإيراني، وفشل الدولة الباكستانية».

إلا أنه في ظل مذهب «الترميم» سنتقلص التدخلات العسكرية إلا في حالة الضرورة. إلا أن هذه الطروحات سرعان ما تواجه بتهمة «الانعزالية» إلى درجة ينعت فيها تيد كاربيت سياسة واشنطن الخارجية بأنها «مسكونة بالوسواس المرضية»، ثم يكمل قائلاً «إن